رفضها الكامل لقرار مجلس النواب، وشجبته، واعتبرته قراراً اميركياً ـ اسرائيلياً. وأكدت الجبهة حق الشعب الفلسطيني في مواصلة كفاحه المسلح، انطلاقاً من لبنان، ومن سائر بلدان الطوق، باعتبار ان ذلك حقاً عادلاً ومشروعاً لا تلغيه قرارات تصدر عن مجلس النواب، او غيره من المؤسسات اللبنانية ( **الهدف** ، ١/٦/١٩٨٧ ).

وفي السياق ذاته، اختلفت المنظمات الفلسطينية المعارضة لنتائج المجلس الوطني الفلسطيني الاخير؛ فاعتبرت حركة الانشقاق عن «فتح» القرار الذي اتخذه مجلس النواب اللبناني بالغاء «اتفاقية القاهرة» انه «جاء في ظل حملة محمومة تستهدف تطويع العمل الوطني الفلسطيني لمشاريع التصفية الاستسلامية واجهاض الثورة الفلسطينية والقضاء عليها» ( **نضال الشعب** ، ٦/٦/١٩٨٧ ).

وتمايز موقف منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ـ قوات الصاعقة عن المنظمات كافة؛ فرأت ان الغاء الاتفاقية كان معمولاً به، فعلياً وعملياً، قبل ان يقوم مجلس النواب اللبناني باقراره. وزعمت «الصاعقة» ان عرفات يتحمل مسؤولية عن ذلك، عندما وافق على مبدأ الخروج من بيروت في صيف العام ١٩٨٢ ( **الطلائع** ، دمشق، ٩/٦/١٩٨٧ ). وزعم ناطق باسم «الصاعقة»، ايضاً، ان «جبهة الانقاذ...» هي القيادة السياسية والعسكرية الفلسطينية المخولة، وفقاً لاتفاق دمشق، الاشراف وتسيير شؤون الشعب الفلسطيني كافة في لبنان ( **المصدر نفسه** ).

وبدعوة من الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، عقد، في مخيم عين الحلوة في الجنوب اللبناني، مؤتمر شعبي فلسطيني، حضرته وفود من المخيمات الفلسطينية كافة في لبنان، اضافة الى اللجان الشعبية، والاتحادات النقابية والشعبية وممثلي القوى الاسلامية في صيدا، وذلك لمناقشة الغاء «اتفاقية القاهرة». وخَلُص المؤتمرون الى صياغة مذكرة رسمية أكدت ان الغاء الاتفاقية ما هو الا اعلان حرب على الوجود الفلسطني في مخيمات لبنان، ورغبة واضحة بالعودة الى الأوضاع الفلسطينية في لبنان الى ما قبل سنة ١٩٦٩. وكذلك أعربت المذكرة عن أن الالغاء يعني، في وجه من وجوهه، دعوة واضحة لاسرائيل لتكثيف ضرباتها ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان ( **الحرية**، ١٤/٦/١٩٨٧ ).

وخلال دورة اجتماعات اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في بغداد، من ١٦ ـ ١٨/٦/١٩٨٧، رأت اللجنة ان قرار الالغاء لم يأت بمعزل عن مجمل الظروف السياسية التي تتعرض لها القضية الوطنية الفلسطينية، «خاصة وانها جاءت مترادفة مع العدوان الاسرائيلي الجاري في الجنوب اللبناني ضد المخيمات الفلسطينية» ( **وفا**، ١٩/٦/١٩٨٧ ). وأكدت اللجنة عزمها وتصميمها على التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني في لبنان، وحقه في العمل، والتنقل، وحماية أمنه، والنضال من أجل قضيته، عبر الوسائل المتاحة كافة ( **المصدر نفسه** ).

من جهة أخرى، اجمعت الأوساط السياسية الفلسطينية على ان خطوة الغاء «اتفاقية القاهرة»، لم تأت بمعزل عن المسار السياسي المعادي للوجود السياسي والعسكري الفلسطيني في لبنان، والذي يرتكز، أساساً، على العمل، والمحاولة، لعزل م.ت.ف. والغاء دورها في لبنان، وصولاً الى عزلها السياسي على الصعيدين العربي والدولي.

سميح شبيب